

Distr.: General
3 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالي المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، يؤسفني أن أبلغكم باستمرار تصعيد العدوان والقمع الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ففي الوقت الذي تبذل فيه جهود حادة من قبل القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي لاستئناف عملية سياسية ذات مصداقية تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التحرك في الاتجاه المعاكس، رافضة الالتزام بالسير في طريق السلام.

وهذه ما هي إلا أمثلة قليلة على ما ارتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من انتهاكات وجرائم بحق الشعب الفلسطيني في الفترة الأخيرة:

- ما زالت تُتخذ تدابير عقابية ومهينة ضد آلاف الفلسطينيين الذين تحتجزهم وتسجنهم إسرائيل. وتشمل هذه التدابير فرض الحبس الانفرادي على المعتقلين، وهو ما وصفه بعض الذين أمضوا أكثر من ١٠ سنوات في الحبس الانفرادي بأنه سياسة "موت بطيء". وما زال المعتقلون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، يُخضعون أيضاً للعيش في ظروف غير صحية ولسوء المعاملة بدنيا ونفسيا ولأشكال أخرى من



المعاملة اللاإنسانية، بما فيها التعذيب. وقد كان استمرار هذه السياسة الإسرائيلية والتكثيف المتعمد لها، إلى جانب ما صدر من تعليقات مؤخرا على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي من أن المعتقلين الفلسطينيين ليس لهم حقوق في السجون الإسرائيلية، ردا على المطالبات بإنهاء التدابير المهينة، سببا في بدء معتقلين فلسطينيين إضرابا عن الطعام في ما لا يقل عن ٢٠ سجنا ومركز اعتقال إسرائيلي.

- ما زالت السلطة القائمة بالاحتلال تواصل أيضا غاراتها العسكرية واعتقالاتها بشكل يومي. وشمل ذلك في الفترة الأخيرة احتجاج طفلين فلسطينيين، هما وجد أبو هليل، البالغ من العمر ٨ سنوات، وعمران منصور، البالغ من العمر ١٠ سنوات، من منطقة سلوان بالقدس الشرقية المحتلة. وقد نقلت تقارير في هذا الصدد أن قوات الاحتلال الإسرائيلية دخلت أيضا غنوة منازل فلسطينية أثناء الليل واعتقلت طفلين وصورتهم لغرض إجراء ما يسمى "عمليات مسح عسكرية" لاستخدامها لاحقا في تحديد واعتقال الأطفال المشاركين في الرشق بالحجارة أو غير ذلك من الأنشطة. وقد جرى توثيق أحدث واقعة من هذا القبيل في قرية النبي صالح، التي يقوم فيها السكان الفلسطينيون باحتجاجات أسبوعية ضد الاستعمار الإسرائيلي.

- شهد هذا الأسبوع أيضا توقيف واحتجاز مسؤول فلسطيني منتخب آخر، هو أحمد عطون، من القدس الشرقية، الذي اعتقلته قوات الاحتلال في مبنى تابع للجنة الصليب الأحمر الدولية، كان يحتمي فيه هو ومسؤولان آخران، هما محمد توتة وخالد أبو عرفة، بعد أن ألغت إسرائيل إقاماتهم المقدسية وأصدرت قرارا بترحيلهم بالمخالفة لحظر الترحيل القسري من الأرض المحتلة الذي نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة.

- على نحو ما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر، فإن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل أيضا أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية وحولها. وبالإضافة إلى التشييد السريع لوحدات استيطانية جديدة، أصدرت إسرائيل مجموعة أوامر عسكرية لمصادرة مزيد من الأرض والممتلكات الفلسطينية. فقد أبلغت قوات الاحتلال الإسرائيلية مؤخرا قرية بتير، بالقرب من بيت لحم، بأوامر جديدة بمصادرة أرض مساحتها ١٤٨ دونم تملكها ٤٠ أسرة وتحتوي على بساتين خضر وفاكهة وزيتون وآبار مياه تفتت عليها هذه الأسر. والسبب في استهداف هذه الأرض هو قربها من خط القطارات الجاري بناؤه حاليا لربط مستوطنات إسرائيلية ببعضها البعض. كما أخطرت أسر في قرية

بيت أمر، جنوب بيت لحم، بأوامر عسكرية تقضي بمصادرة أرض مساحتها ٨٠٠ دونم لبناء طريق التفافي آخر مقصور استخدامه أيضا على الإسرائيليين، بالإضافة إلى المئات من الطرق المماثلة التي تخدم تجمعات فلسطينية، وهو ما يؤدي إلى تشريد المزيد والمزيد من الأسر، وقطع التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية.

- ما زال هدم إسرائيل للمنازل والممتلكات الفلسطينية مستمرا أيضا. فقد أخطرت مدرسة ابتدائية لأطفال البدو في غور الأردن بأوامر هدم هذا الأسبوع وهي واحدة فقط من أبنية عديدة في المنطقة مستهدفة بالهدم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، التي هدمت ما لا يقل عن ٣٤٢ بناءً فلسطينيا في هذه المناطق الريفية والمهمشة. وبالأمس الموافق ٢٩ أيلول/سبتمبر، أخطرت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا ٧ أسر فلسطينية من قرية عزبة شوفة جنوب شرق طولكرم بأوامر هدم. وأبلغت قوات الاحتلال الإسرائيلية التي داهمت القرية الأسر أن عليها أن تنفذ الهدم في غضون أسبوع وإلا نفذته قوات الاحتلال على نفقة الملاك ذاهم.

- لا تزال اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين مستمرة في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فبالأمس الموافق ٢٩ أيلول/سبتمبر، عاث مستوطنون فسادا في أرض تابعة لعائلات فلسطينية في بلدة الظاهرية جنوب الخليل، ودمروا أكثر من ٥٥ شجرة زيتون وشوّهوا ممتلكات برسوم جدارية معادية للفلسطينيين. وبالأمس الموافق ٢٩ أيلول/سبتمبر أيضا، داهم عشرات المستوطنين الإسرائيليين، في حماية الجيش، قرية ياسوف شمال الضفة الغربية. وأطلق المستوطنون ذخيرة حية لترويع وإرهاب المزارعين في المنطقة لإجبارهم على ترك أراضيهم. كما هاجم مستوطنون من مستوطنة غير شرعية بالقرب من نابلس مواسير مياه آتية من ينبوع ماء بقرية مادما ودمروها.

إن أعمال إسرائيل غير القانونية تزيد من تسميم الأجواء وتُفاقم التوترات بين الجانبين وتزيد من تعقيد الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية حاليا من أجل السلام. والمآل الوحيد لهذه الأعمال هو تقويض فرص إحراز أي تقدم حقيقي والتهديد بمزيد من التزعزع لوضع يفوق طاقة التحمل بالفعل له عواقب بعيدة المدى، منها ما يتصل بقابلية حل الدولتين للتطبيق. ولذا فإننا نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، التمسك بالقانون الدولي والنهوض بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين، واتخاذ التدابير اللازمة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية، للتوصل إلى استقرار الوضع وإحراز التقدم.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٠٤ رسائل بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-) إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (A/ES-10/532-S/2011/597) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لفلسطين

لدى الأمم المتحدة